منظومة

القواعد الفقهية المختصرة

ناظمها حبيب محبوب بن صنهاجي بن عبد الصمد السوقارجي الفاسورواني

ٱلْحَمْدُ لِلهِ مُصلِّياً عَلَى «١» مُحَمَّدِ وَاللهِ وَمَنْ وَلَى فَهَذِهِ قَوَاعِدُ مُخْتَصِرَةُ «٢» فِي الْفِقْهِ لِلسُّيُوْطِيّ مُيَسَّرَةُ اَوَّلُهَا الْأُمُوْرُ بِالْمَقَاصِدِ «٣» ثُمَّ الْيَقِيْنُ لَا يُزَالُ فَاقْصِدِ بِالشَّكِّ وَالْمَشَقَّةُ التَّيْسِيْرَ «٤» تَجْلِبْ وَلَا ضَرَرَ وَضِرَارَ خَامِسُهَا الْعَادَّةُ احْكُمْ مُحَكَّمَةُ «٥» وَهَذِهِ الْخَمْسُ فَهِيَ مُحْكَمَةُ وَالْكُلِّيَةُ اَرْبَعُوْنَ تَعْدَادْ «٦» ٱلْإجْتِهَادُ لَا يُنْقَضْ بِالْإجْتِهَادُ إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ «٧» بَأَنْ تَنَالَهُ غُلِّبَ الْحَرَامُ ثُمَّ الْإِيْثَارُ بِالْقُرَبِ يُكْرَهُ «٨» آمَّا فِي غَيْرِ هَا فَحُبُّ لاَ تَكْرَهُ وَالتَّابِعُ تَابِعٌ لِسِوَاهُ «٩» تَصرُّفُ الْإِمَامِ فَتَرَاهُ مَنُوْطًا بِالْمَصْلَحَةِ الرَّعِيَّةْ «١٠» وَتَسْقُطُ الْحُدُوْدُ بِالشُّبْهِيَّةُ ثُمَّ الْوَاجِبُ لَا يُتْرَكُ إِلَّا «١١» لِمِثْلِهِ وَهُوَ يَفْضُلُ نَفْلَا لَكِنْ عَلَى الْأَوْسَعِ الْفَرْضُ فَلَا «١٢» أَوْسَعُ مِنْهُ فَاعْلَمَنْ مَا ئقلَا

ثُمَّ الرُّخَصُ لَا تُنَاطُ بِالشَّكْ «١٣» وَلَا بِالْمَعَاصِي كَذَا دُوْنَ الرُّخَصُ لَا تُنَاطُ بِالشَّكْ «١٣»

ثُمَّ الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ يُسْرَدُ «١٤» رِضًا بِشَيْئٍ رِضًا بِمَا يُوْلَدُ وَلَهُ الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ يُسْرَدُ «١٥» لِحَرِيْمِ الشَّيْئِ حُكْمُ مَا وَالْحُرُّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْأَيْدِى «١٥» لِحَرِيْمِ الشَّيْئِ حُكْمُ مَا يَبْدِي

هُوَ حَرِيْمٌ لَهُ وَالْإِعْمَالُ «١٦» أَوْلَى بِالْكَلَامِ مِمَّا الْإِهْمَالُ وَيُسْتَحَبُّ الْخُرُوْجُ مِنَ الْخِلَافْ «١٧» وَالدَّفْعُ اَقْوَى مِنْ رَفْعِهِ مَا خَلَفْ

وَفِي الْجَوَابِ يُعَادُ السُّوَالُ «١٨» لَمْ تُنْسَبِ لِسَاكِتٍ اَقْوَالُ تَعَلُّقُ الْعِبَادَاتِ فِي نَفْسِهَا «١٩» اَوْلَى مِنَ الزَّمَانِ ومَكَانِهَا وَمَا كَانَ هُوَ اَكْثَرَ فِعْلَا «٢٠» كَانَ مِمَّا هُوَ اَكْثَرُ فَضْلَا وَمَا كَانَ هُو اَكْثَرُ فَضْلَا اللَّمْرَانِ اجْتَمَعَا «٢١» لَمْ يَخْتَلِفْ مَقْصُوْدُهُمَا فَاقْطَعَا فَاقْطَعَا

إِدْخَالَ آحَدِهِمَا فِي الْأَخَرِ «٢٢» غَالِبًا إنْ جِنْسُهُمَا مِنْ آخَرِ وَمَنْ إِسْتَعْجَلَ قَبْلَ آوَانِهِ «٣٣» شَيْأً لَهُ عُوْقِبَ بِحِرْمَانِهِ

وَكُلُّ مَا تُثْبِتُهُ بِالشَّرْعِ «٢٤» فَاحْكُمْ مُقَدَّمًا مِنَ الشَّرْطِ وَعِ وَكُلُّ مَا حَرُمَ اَلْأَخْذُ عَلَى «٢٥» تَحْرِيْمِ الْإعْطَاءِ حَوَى قَدْ عُلِّلًا

وَكُلُّ مَا حَرُمَ اِسْتِعْمَالُهُ «٢٦» كَذَا فِيْمَا نُقِلَ اِتِّخَاذُهُ
وَالظَّنُّ اِنْ تَبَيَّنَ خَطَاءُهُ «٢٧» لَا عِبْرَةَ فِيْهِ وَلَا اسْتِقْصَاءُهُ
وَمُتَعَدِّ مِنْ قَاصِرٍ اَفْضَلُ «٢٨» وَعُدَّ مِنْهَا الْمَشْغُولُ لَا يُشْغَلُ
وَمُتَعَدِّ مِنْ قَاصِرٍ اَفْضَلُ «٢٨» وَعُدَّ مِنْهَا الْمَشْغُولُ لَا يُشْغَلُ
وَمُتَعَدِّ مِنْ الْوِلَايَةُ الْخَاصَةُ «٣٩» اَقْوَى مِنَ الْوِلَايَةُ هِيَ
وَبَعْدَ ذَاكَ الْوِلَايَةُ الْخَاصَةُ «٣٩» اَقْوَى مِنَ الْوِلَايَةُ هِيَ

وَإِنَّمَا الْمُجْمَعْ عَلَيْهِ يُنْكَرُ «٣٠» اَمَّا مُخْتَلَفٌ فِيْهِ لَا يُنْكَرُ وَإِنَّمَا الْمُجْمَعْ عَلَيْهِ يُنْكَرُ «٣١» فَإِعْرَاضًا عَنْهُ بِغَيْرِ وَالْإِشْتِغَالُ لَكِنْ لَا لِلْمَقْصُودِ «٣١» فَإِعْرَاضًا عَنْهُ بِغَيْرِ الْمُرْدُودِ

مُوْجِبُ اَعْظَمِهِمَا بِخُصنُوْصِهُ «٣٢» هَوْنُهُمَا بِالْعَامِّ لَا كَنُصنُوْصِه ْ

وَيَدْخُلُ القَوِيُّ عَلَى الضَّعِيْفِ «٣٣» ثُمَّ اجْعَلَنْ عَدَمَ عَكْسِهِ تَفِ

مِنْهَا الْمُكَبَّرُ قُلْ لَا يُكَبَّرُ «٣٤» لِلْمَقَاصِدْ وَسَائِلٌ تُغْتَفَرُ اَمَّا هِيَ فَلَا مِنْهَا الْمَيْسُوْرُ «٣٥» لَا يَسْقُطُ بِمَا هُوَ الْمَعْسُوْرُ وَكُلُّ مَا لَمْ يَقْبَلِ التَّبْعِيْضَ «٣٦» كَكُلِّهِ إِذَا نَاوَلْتَ الْبَعْضَ إِذَا اجْتَمَعَ سَبَبِ أَوْ غَرَرُ «٣٧» وَمُبَاشَرَةٌ قَدِّمْهَا دُرَرُ قَوَاعِدُ مُخْتَلَفِهَا مِنْهَا «٣٨» مَسْأَلَةُ الْجُمْعَةِ فَاعْرِ فَنْهَا هَلْ هِيَ صِلَاةٌ عَلَى حِيَالِهَا «٣٩» أَوْ ظُهْرٌ مَقْصُنُورَةٌ بِنِيَّاتِهَا وَصِلَاةٌ خَلْفَ الْإِمَامِ الْمُحْدِثِ «٤٠» وَأَنَّهُ جُهلَ حَالُ الْحَدَثِ وَمَنْ اَتَى بِمَا يُنَافِي الْفَرْضِيا «٤١» اَتَقَعُ نَفْلًا اَوْ تَبْطُلْ فُرِضِيا وَالنَّذْرُ جَازَ اَوْ وَجَبَ مَسْلَكُهْ «٤٢» وَعِبْرَةُالْعَقْدِ مَعَانْ اَوْ صبَاغُهُ

وَ الْمُسْتَعَارُ لِلرَّهْنِ هَلْ يُغَلَّبُ «٤٣» فِيْهِ ضَمَانٌ أَوْ عَارِيٌّ جَانِبُ جَانِبُ

ثُمَّ الْإِقَالَةُ أَفَسْخُ اَوْ بَيْعْ «٤٤» أَقَاطِعُ النِّكَاحْ طَلَاقٌ رَاجِعْ ثُمَّ الظِّهَارُ هَلْ فِيْهِ يُغَلَّبُ «٤٥» شِبْهُ طَلَاقٍ اَوْ يَمِيْنٍ جَانِبُ

مِنْهَا مَسْأَلَةُ الزَّائِلِ الْعَائِدِ «٤٦» أَكَالَّذِي لَمْ يَزُلْ آوْ لَمْ يَعُدِ
وَالصَّدَاقُ الْمُعَيَّنُ قَبْلَ الْقَبْضِ «٤٧» ضَمَانَ عَقْدٍ أَوْ يَدٍ
لِلْمُقْبِضِ

هَلِ الْحَوَالَةُ بَيْعٌ أو اسْتِيْفَاءْ «٤٨» أَ تَمْلِيْكُ أو اسْقَاطُ نِ الْحَوَالَةُ بَيْعٌ أو اسْقَاطُ نِ الْإِبْرَاءْ

هَلِ الْعِبْرَةُ بِالْحَالِ اَوْ بِالْمَأَلْ «٤٩» هَلِ الْعُمُوْمُ فِي الْعَبْرَةُ بِالْحَالِ الْعُمُوْمُ فِي الخُصنوصُ إِذَا بَطَلْ

قَرْضُ الْكِفَايَةِ هَلْ بِالشُّرُوْعِ «٥٠» تَعَيَّنُوْهُ اَوْ لَا بِالشُّرُوْعِ وَلِلْحَمْلِ حُكْمُ مَعْدُوْمِ نَفْسِهِ «٥١» اَوْ مَجْهُوْلٍ أَنَادِرٌ بِجِنْسِهِ يُلْحَقُ وَأَقَادِرُ الْيَقِيْنِ «٥٢» ٱلْإِجْتِهَادْ وَيَأْخُذَ الظُّنُوْنِ يُلْحَقُ وَأَقَادِرُ الْيَقِيْنِ «٥٢» ٱلْإِجْتِهَادْ وَيَأْخُذَ الظُّنُوْنِ وَالْمَانِعُ الطَّارِيْ أَكَالْمُقَارِنْ «٥٣» وَخُتِمَتْ بِحَمْدِ رَبِّ وَالْمَانِعُ الطَّارِيْ أَكَالْمُقَارِنْ «٥٣» وَخُتِمَتْ بِحَمْدِ رَبِّ الْعَالَمِيْنْ

[ناظمها: حبيب محبوب بن صنهاجي بن عبد الصمد السوقارجي الفاسورواني]